



## الحدود على الرقابة "مؤقتا" تعيد ألمانيا

- قامت ألمانيا من 13.09.2015 بصفة مؤقتة بإعادة العمل بنظام التفتيش على الحدود فيما يتعلق بالحدود الداخلية.
- هدف هذا الإجراء الحد من تدفق اللاجئين في الوقت الراهن إلى ألمانيا، والعودة إلى عملية دخول منظمة. كما توجد أسباب أمنية تجعل من اتخاذ هذا الإجراء ضرورة. ويتوافق ذلك مع اتفاقية شنجن للحدود.
- ستظل ألمانيا ملتزمة بالمعايير الأوروبية والوطنية المعمول بها من أجل حماية اللاجئين.
- تبعاً للقانون الأوروبي المعمول به فإن ألمانيا غير مسؤولة عن القسم الأكبر من طالبي الحماية. وما زال كل من اتفاقية دبلن ونظام فحص البصمات الأوروبي ساريًا دون تغيير. وهذا يعني ليس فقط أن تقوم الدولة العضو المعنية بتسجيل طالب اللجوء وحسب، بل أيضًا أن تجري عملية اللجوء.
- كما يجب أيضًا على طالبي اللجوء قبول أنهم لا يملكون الحق في اختيار الدولة العضو بالاتحاد الأوروبي التي يتم منحهم الحماية فيها.
- لقد أصبحت هذه الخطوة ضرورية. يجب عدم السماح بالمبالغة في استغلال الرغبة الكبيرة في المساعدة التي أبدتها ألمانيا في الأسابيع الماضية.
- كما أن هذا الإجراء يُعد بمثابة إشارة لأوروبا: نحن ملتزمون بمسؤوليتنا الإنسانية. ولكن: الأعباء المرتبطة بالأعداد الكبيرة من اللاجئين يجب أن تُورَّع في داخل أوروبا بشكل تضامني.

## للتوضيح عن اشاعات استقبال اللاجئين السوريين في ألمانيا

- ليس صحيحا أن ألمانيا وعدت باستقبال 800000 لاجئ. هذا الرقم هو مجرد تقدير إحصائي بخصوص عدد طالبي اللجوء المحتمل وصولهم إلى ألمانيا في عام 2015.
- من المتوقع ألا يتم منح حق اللجوء للكثير منهم بحيث يجب عليهم مغادرة ألمانيا فيما بعد. إن فرص الأشخاص الذين يأتون من دول غرب البلقان قليلة للغاية فيما يخص الاعتراف بهم في ألمانيا كلاجئين أو أشخاص يتعرضون للاضطهاد في موطنهم .
- ليس صحيحا أن ألمانيا تعد كل السوريين باستقبالهم. كما أنها لم تعلق تطبيق قواعد اتفاقية دبلن. إن اتفاقية دبلن نافذة المفعول في كل دول الاتحاد الأوروبي. إننا نعلم الصعوبات وأوجه العجز في تطبيق هذه القواعد. هذه المشاكل معترف بها وتتم مناقشتها على الصعيد الأوروبي.
- ليس صحيحا أن ألمانيا وافقت على استقبال 500 ألف لاجئ سوري في كل من الأعوام المقبلة. هذا الرقم والذي ذكره عضو في الحكومة هو رقم تقديري لا غير وليس وعدا مقدما لمجموعة بعينها.
- ليس صحيحا أن ألمانيا وعدت جميع السوريين باستضافتهم. كذلك فإنه غير صحيح أن ألمانيا أوقفت العمل بالقواعد السارية في الاتحاد الأوروبي. وجزء من هذه القواعد أن يتم تسجيل اللاجئين في البلد الذي يدخلون فيه لأول مرة أراضي الاتحاد الأوروبي. بكلمات أخرى وللتوضيح: اللاجئ نفسه لا يمكنه اختيار البلد الذي يود العيش فيه. هذه القواعد تسري على جميع دول الاتحاد الأوروبي. نحن نعلم أن هناك مصاعب وأوجه عجز كبيرة في تنفيذ هذا النظام. هذه المشاكل معترف بها وتتم مناقشتها على الصعيد الأوروبي.
- ليس صحيحا أن ألمانيا ترسل قطارات خاصة أو سفنا من أجل إحضار لاجئين من بلدان أوروبية أخرى أو دول جوار سوريا. كذلك فغير صحيح أن ألمانيا تعتزم تغيير القواعد القائمة حول لم الشمل العائلي.

- ليس صحيحا أن ألمانيا ترسل قطارات خاصة أو سفن أو غيرها من المواصلات من أجل إحضار لاجئين من بلدان أوروبية أخرى أو دول جوار سوريا.
- ليس صحيحا أن ألمانيا تخطط توسيع لم الشمل العائلي إلى أفراد الأسرة من غير الدرجة الأولى.
- نحن نقف في وجه الذين يشتمون اللاجئين أو يهجمون عليهم بكل ما توفره دولة القانون في ألمانيا من إجراءات وعقوبات. لا تسامح مع الذين ينكرون كرامة أشخاص آخرين.
- إن الأغلبية العظمى لسكان ألمانيا مستعدة لمساعدة اللاجئين استعدادا كبيرا.
- الاستعداد للاندماج في المجتمع له دائما جهتان: جهة المجتمع وجهة المهاجرين أنفسهم. نحن نرحب بكل الناس الذين يتشاركون في قيم الحرية الخاصة بنا والذين يرغبون في صياغة مستقبل مشترك معنا. يجب أن يعرف كل من يأتي إلى ألمانيا - إن كان بشكل مؤقت أو بشكل دائم- أن التسامح لا يعني غياب القوانين والقواعد. من يريد العيش في ألمانيا فعليه الالتزام بالقوانين الألمانية.

## الخلفية

إن الاتحاد الأوروبي يحمي الأشخاص الهاربين من الاضطهاد والحرب، يسري هذا أيضا على ألمانيا. لكن يتعين خلال ذلك مراعاة القواعد القائمة. إن اللاجئين الذين يصلون الاتحاد الأوروبي يتم تسجيلهم في البلد الذي يدخلون فيه لأول مرة أراضي الاتحاد الأوروبي.

للتوضيح: إن القرار حول البلد الذي سيعيش فيه اللاجئ في الاتحاد الأوروبي لا يعود له. ومن لا يحترم هذه القاعدة اليوم يمكن أن يعاني من سلبات مترتبة على ذلك في المستقبل. لا يمكن لبلد أوروبي أن يستقبل وحده جميع اللاجئين أو الجزء الأكبر منهم.

تبذل ألمانيا جهودها من أجل أن يتم استقبال اللاجئين ومعاملتهم بشكل إنساني ولائق في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي وبمعايير موحدة. وقد قدم وزير الخارجية الألماني فرانك-فالتر شتاينماير لهذا الغرض خطة من عشرة نقاط، من بين هذه النقاط مراكز مشتركة لتسجيل اللاجئين وتوزيع عادل للاجئين بين بلدان الاتحاد الأوروبي وجهود مكثفة بشكل أكبر من أجل محاربة أسباب الهروب والطرده في بلدان المنشأ والعبور.

فمنذ بدء الأزمة تم استقبال أكثر من 140 ألف سوري في ألمانيا. ويسعدنا أن يتم التعبير عن التقدير لذلك. لكن وبكل أسف فهناك بغض النظر عن ذلك أخبار مبالغ فيها بل وخاطئة يتم تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص، ويقوم مهربو الأشخاص بنشرها عن عمد لإعطاء آمال خاطئة للناس والترجيح اقتصاديا من وضع اللاجئين.

المهربون يكذبون. إن إعلام اللاجئين بوجود مشاكل لا يتناسب مع مصالحهم. كما أن المهربين بشكل خاص ليسوا مصدرا يعتمد عليه للمعلومات حول الأوضاع في أوروبا. المهربون في نهاية الأمر مجرمون لا غير. كذلك فإن اللجوء لخدمات المهربين يشكل خطرا على الحياة - ونحن نحصل بشكل يومي على أمثلة جديدة وحزينة أيضا على ذلك.

إننا فخورون بتعاطف هذا العدد الكبير من الناس في ألمانيا مع مصير اللاجئين واشتراكهم بشكل نشط من أجل مساعدتهم. لكن الواقع هو أيضا أن قدرات استيعاب المؤسسات الأوية هي أيضا محدودة في ألمانيا. ففي الكثير من الأماكن يجب على اللاجئين في الوقت الحالي الإقامة في خيم أو صالات كبرى.

تبذل ألمانيا جهودها من أجل مكافحة أسباب اللجوء في بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا.

إن إيجاد حل للنزاع في سوريا هو أمر ملح بشكل خاص. وقد قدم المبعوث الخاص للأمم المتحدة ستافان دي ميستورا بدعم من مجلس الأمن مخططا يشرح إمكانية صياغة الدخول في عملية انتقالية سياسية في سوريا. وفي هذا الإطار تلعب الدول المجاورة دورا حاسما. تدعم ألمانيا بكل ما أوتيت من قوة جهود السيد دي ميستورا.

الآن وبعد التوصل للاتفاق النووي مع إيران توجد ربما فرصة لاخترق الجبهات المتصلبة. ويجب أن يكون واضحا للجميع أننا يجب علينا إيجاد الطريق لحل سياسي قبل أن ينهار كيان الدولة السورية بشكل كامل.